الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

مجلس نواب الشعب
كتلة حركة النهضة

2021/39

بسم الله الرحمن الرحيم

باردو في 15 جوان 2021

الى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تحية واحتراما وبعد:

تتشرف كتلة حركة النهضة أن تقدم لكم مقترح قانون يتعلق بتعديل القانون عدد 69 لسنة 2016 المؤرخ في 10 أوت 2016 والمتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 28 لسنة 1964 المؤرخ في 04 جوان 1964 المتعلق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية واليكم:

- **مقترح القانون**
- **شرح الأسباب**
- **طلب استعجال نظر**

2021/39
الـــواردات عـــــــــدد
15 جوان 2021
مجلس نـــوّاب الشعـــب
مكتب الضبط المركزي

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

مجلس نواب الشعب
كتلة حركة النهضة

2021/39

مقترح قانون

يتعلق بتعديل القانون عدد 69 لسنة 2016 المؤرخ في 10 أوت 2016 والمتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 28 لسنة 1964 المؤرخ في 04 جوان 1964 المتعلق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية

فصل وحيد:

يعدّل الفصل 6 من القانون عدد 69 لسنة 2016 لمؤرخ في 10 أوت 2016 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 28 لسنة 1964 المؤرخ في 4 جوان 1964 المتعلق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية على النحو التالي :

تحذف من الفقرة الأولى عبارة "خمس" وتعوض بعبارة "عشر ."

تحذف من الفقرة الثانية عبارة "الخمس" وتعوض بعبارة "العشر".

ليصبح النص كالتالي:

الفصل 6 ـ يتعيّن على مجالس التصرف الانتهاء من عمليات الإسناد في أجل أقصاه عشر سنوات من تاريخ نشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.
وإذا تعذّر إجراء عمليات الإسناد أو إنهاؤها يتولى الوالي، في أجل أقصاه ستون يوما من نهاية أجل العشر سنوات المشار إليه بالفقرة الأولى من هذا الفصل، إحالة الملفات المتعلقة بالعقارات التي لم تسند على أنظار فرع المحكمة العقارية المختصة ترابيا للتسجيل طبقا للتشريع الجاري به العمل.

2021/39
الـــواردات عـــــــــدد
15 جوان 2021
مجلس نـــوّاب الشعـــب
مكتب الضبط المركـزي

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2021/39
الـواردات عـــــــدد
15 جوان 2021
مجلس نـوّاب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مجلس نواب الشعب
كتلة حركة النهضة

شرح الأسباب:

(مقترح قانون يتعلق بتعديل القانون عدد 69 لسنة 2016 المؤرخ في 10 أوت 2016 والمتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 28 لسنة 1964 المؤرخ في 04 جوان 1964 المتعلق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية)

ساهم القانون عدد 69 لسنة 2016 المؤرخ في 10 أوت 2016 والمتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 120 لسنة 1964 المؤرخ في 10 جوان 1964 المتعلق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية في معالجة معضلة الأراضي الاشتراكية التي كانت احد الاسباب الرئيسية رئيسيا لجمود العقار والحد من مساهمته في الدورة الاقتصادية.

في هذا الإطار تم إقرارعدد من التعديلات التي ساهمت في. تسريع نسق التصفية وإضفاء النجاعة على مختلف الهياكل المكلفة به وقد نص الفصل السادس من هذا القانون على انه يتعين على مجالس التصرف الانتهاء من عملية الاسناد في أجل اقصاه خمس سنوات من تاريخ نشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية مما يعني انتهاء العمل بهذا القانون في 09 أوت 2021.

الاانه وبعد دخول القانون حيز التنفيذ، تاخر اصدار الاوامر الترتيبية المتعلقة به حيث لم يصدر الأمر عدد 460 لسنة 2017 المتعلق بضبط تركيبة مجالس التصرف وتحديد شروط الترشح لعضويتها والإجراءات المتعلقة بتنظيم وسير عمليات الاقتراع وضبط تركيبة مجلس الوصاية الجهوي وكيفية سيره الا يوم 13 أفريل 2017 أي بعد 08 أشهر من تاريخ صدور القانون 69 لسنة 2016 بالرائد الرسمي.

وحيث وبعد صدور الامر المذكور اعلاه، لم تتمكن العديد من مجالس التصرف من عقد جلساتها والقيام بالمعاينات الواجبة قانونا لضعف الامكانيات اللوجستية بداية ثم تفشي جائحة الكوفيد لاحقا. هذا الى جانب ضخامة الملفات المعروضة عليها والتعقيدات التي تحيط بها والتي هي تراكمات عقود من الزمن. وقد ساهمت الوضعيات القانونية غير السليمة لعدد من مجالس التصرف في مزيد تعقيد وتعطيل العمل على هذا الملف الهام.

ورغم هذه الصعوبات والتعقيدات اللوجستية و القانونية و الواقعية ، فقد نجح عدد من مجالس التصرف من تسوية وضعية العديد من الأراضي الاشتراكية اسنادا و تفويتا مما ساهم في إدماج هذه الأراضي في الدورة الاقتصادية وفي أرساء السلم الاجتماعي بإطفاء فتيل الفتن بين العائلات وأفراد المجموعة الواحدة وهو ما اكد اهمية هذا القانون وضرورة مواصلة العمل به.

2021/39

2021/39

وأمام حجم الملفات المتبقية وأمام ضعف إمكانيات المحاكم العقارية البشرية واللوجستية فإن إحالة ملفات الأراضي الاشتراكية غير المسندة طبقا لقانون 69 لسنة 2016 على المحاكم العقارية سيغرق هذه المحاكم وسيعطل تسوية وضعية هذه الأراضي.

وحيث واستفادة من أحكام القانون 69 لسنة 2016 الذي قلص مدة عملية الإسناد من سنوات الى أشهر مما ساهم في فض عديد الإشكاليات والنزاعات وإقرار عمليات الإسناد وحرصا على مواصلة الجهد في تسوية وضعية الأراضي الاشتراكية وتسريعا في نسق هذه التسوية وهو ما يمثل رغبة عامة لدى أصحاب هذه الأراضي.

وحيث وتفاديا لإغراق المحاكم العقارية بملفات هذه الأراضي تقترح هذه المبادرة التشريعية التمديد في أجل تطبيق القانون عدد 69 لسنة 2016 بخمس سنوات إضافية لتحقيق الاهداف المرجوة عند سن القانون والتي لاح بعضها وكانت لتعمم لولا قصر المدة الزمنية المذكورة اعلاه.

2021/39

الـــواردات عـــــــــدد
15 جوان 2021
مجلس نـوّاب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2021/39

قائمة النواب الممضين

الرقم	اسم ولقب النائب	الإمضاء
1	محمد زرعة	
2	زينب براهمي	
3	فائزة بوهلال	
4	لطيفة حباشي	
5	فتحي بن بلقاسم	
6	مبروكة بنصف الله	
7	كمال القرماني	
8	جميلة الجويني	
9	وفاء طيبة	
10	محمد الأزهر الرمة	
12	بلقاسم الدراجي	
13	فيصل دربال	
14	معز بلحاج رحومة	
15	عماد الخميري	
16		
17		
18		
19		
20		

2021/39

الواردات عدد
15 جوان 2021
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي